الملامح الرئيسية للزراعة السعودية خلال القرن الأول من عمر المملكة وآفاق التطور المستقبلي

محمد بن حامد الغامدي

قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية العلوم الزراعية والأغذية، جامعة الملك فيصل
الهفوف، ص.ب. ٤٤٣٢
المملكة العربية السعودية

الملخص:

تهدف الدراسة إلى توصيف المراحل التي مرت بها الزراعة السعودية خلال القرن الأول من عمر المملكة، وتوضيح مدى النمو في قطاع الإنتاج الزراعي، ومعرفة دور الدعم الحكومي في إحداث هذا النمو في مجالات الإنتاج والتوسع الأفقي وآثرها على المستقبل الزراعي. حدد البحث ثلاث مراحل للتطور الزراعي: مرحلة الزراعة التقليدية، مرحلة الزراعة الحديثة العادية، ثم مرحلة الزراعة الحديثة العشوائية المتسارعة. حيث تم تحديد خصائص وسمات كل مرحلة مع توضيح جهود واهتمام الملك عبد العزيز بتبني الزراعة الحديثة والتي توجها بإنشاء أول مديرية عامة للزراعة عام ١٣٤٧هـ. ثم تناول البحث آفاق التطور الزراعي المستقبلي للزراعة السعودية مع ظهور بعض الظواهر التي حددها البحث والتي بدأت تضفي بظلالها على مسيرة القطاع الزراعي. قدم البحث توصيات تدعو إلى ضبط وتوجيه وترشيد مسيرة التنمية الزراعية بالاستخدام الكفء للموارد المتاحة وخاصة المياه الجوفية بما يضمن الاستمرار وعدم الإهدار والمحافظة على الموارد الزراعية للأجيال القادمة في ظل الجهود المخلصة من قادة المملكة العربية السعودية.

المقدمة:

كانت الزراعة في الزمن الماضي تتم بالطرق البدائية كجزء من بدائية المهارات المتوارثة لمحاصيل محدودة تتناقلها الأجيال تتمثل في الحنطة والشعير والذرة والبرسيم والنخيل وبعض أصناف الفواكه المحلية المحدودة. وكان الماء ومازال يشكل رحى التوسع والتنوع الزراعي. فالمياه

الجارية معدومة، وكان المطر هو المصدر الوحيد لمياه الري سواء للري المباشر في سهول السراة وتهامة أو عن طريق الآبار السطحية التي يتم حفرها يدويا في بطون الأودية وسفوح الجبال. وكان لبدائية استخراج الماء دورا مهما في تقليص المساحات الزراعية، فالماء يتم استخراجه بالسانية بواسطة الإبل أو الثيران أو الحمير وبذلك تكون كمياته محدودة. وتمارس الزراعة أيضا بالمهارات اليدوية أو الاستعانة بالحيوانات في الحرث والنقل والحصاد. وكنتيجة فان هذه الوسائل لا تكفي لزراعة مساحات شاسعة. وكانت الزراعة تستدعي تضافر جهود جميع أفراد الأسرة لتتمكن من توفير احتياجاتهم من الغذاء والكساء وكنتيجة كانت الأسرة متماسكة قوية وتعيش في بيت واحد أبناء وآباء. والناس في شتاتهم يعيشون قبائل متناحرة رغم رسوخ أقدامها في أعماق التاريخ. لكل قبيلة لهجة وتاريخ وعادات ولبس ونظام وبلاد وحدود وراية وعلامات تحدد هويتهم وتزيدهم تفرقة وبغضاء.

وهذا الحال لقرون عديدة مضت وهم في جهلهم وفقرهم ومرضهم يمارسون حياتهم بمهاراتهم البدائية إلى أن قرر رجل رشيد بعبقرية بناءة وكأنه قادما من المستقبل ليؤسس المستقبل برؤية خلق مجد لهذه القبائل يكون فيها مستقبلهم مرهون بوحدتهم. [٢٣، ٢٠، ٢٤].

في يوم مشهود. في التاريخ يعرفه صاحبه ويستوعب أبعاده، صاح الصايح في قلب شبه الجزيرة العربية، الرياض: "إن الملك لله ثم لعبد العزيز، وإن عجلان عامل ابن رشيد قد قتل"، كان هذا اخطر إعلان واعظم إعلان بطولي سجله تاريخ البطولات في البلاد العربية قاطبة حيث بها هبت رياح التغيير التاريخي لهذه البلاد وأهاليها. كان ذلك اليوم المشهود في ٥ شوال ١٣١٩هـ/ ١٥ يناير ١٩٠١م، حيث تم الاستيلاء على الرياض، وكان بداية انطلاق جهاد الملك عبد العزيز في تكوين هذه الأمة والتي استمرت ٣١ عاما متواصلة حقق خلالها ضم: عنيزة في محرم ١٣٢٢ /٢٣ مارس ١٩٠٢؛ البكيرية في ١ ربيع الأول ١٣٢٢/ ١٦ مايو ١٩٠٤؛ بريده في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٢٦/٢٣ مايو ١٩٠٨؛ الاحساء في ٥ جمادى الأولى ١٣٣١/ ١٣ أبريل ١٩١٣؛ عسير في شوال ١٣٣٨/ يوليو ١٩٢٠؛ حائل في ٢٩ صفر ١٣٤٠/٢ نوفمبر ١٩٢١؛ الطائف في ٧ صفر ١٣٤٣/ ١٩٢٤؛ مكة المكرمة في ١٨ ربيع الأول ١٣٤٣/ ١٨ أكتوبر ١٩٢٤؛ المدينة المنورة في ١٩ جمادى الأول ١٣٤٤/ ٤ ديسمبر ١٩٢٥؛ جدة في

جمادى الثانية ١٣٤٤/ ٢٢ ديسمبر ١٩٢٥, [١٥،٢١،٢٦] . ثم كان الإعلان الثاني الذي أعلن توحيد جميع الفتوحات باسم "المملكة العربية السعودية"، عام ١٣٥١هـ وبهذا جعل لهذه الأرض كياناً سياسياً وشيد دولة عربية موحدة هي الأولى في تاريخ العصر العربي الحديث.

بعد مرحلة التوحيد، بدأت مرحلة البناء والإصلاحات، حيث بدأ الملك عبد العزيز بتطهير بعض اعتقادات الناس الخاطئة من الشرك والخرافات، وعقد المعاهدات مع الدول الكبرى، وصك العملة السعودية، وكون مديرية الصحة العامة، وأنشأ المدارس، وأسس المحاكم الشرعية، وكون الجيش، وأسس مصلحة خفر السواحل، وادخل اللاسلكي والتلفون، وعبد الطرق، وتبنى الاهتمام بالزراعة والمزارعين. وهكذا مر قرن على ذلك الإنجاز الذي أصبح دولة يتحدث العالم عن إنجازاتها ونشاطها وتأثيرها المباشر في كثير من القضايا العالمية بفضل الله ثم بفضل أبناء صقر الجزيرة العربية الملك عبد العزيز، الذين واصلو العمل ببناء دولة حديثة تدار بوزارات ومؤسسات حديثة ووفق خطط تنموية رائدة.

واليوم نرى المشروعات الضخمة التي بددت الوهم الذي كان قائما بصعوبة النهوض بالزراعة عبر قصة كفاح وتطلع وعبقرية خالدة حققت توحيد ورسم وبناء وإنجاز مستقبل هذه البلاد ونهضتها ومنها القطاع الزراعي الذي حقق الاكتفاء الذاتي في كثير من المحاصيل.

أهداف الدراسة:

في ضوء المقدمة السابقة وما تحقق من تقدم اقتصادي بالمملكة، ورغبة في استمرارية النمو والتقدم في قطاع الزراعة بالمملكة فإن هذه الدراسة تهدف الى الآتي:

١- توصيف المراحل التي مرت بها الزراعة السعودية خلال قرن من الزمان (١٣١٩-١٤١٩) من عمر المملكة العربية السعودية .

٢- تقدير مدى النمو الحادث في قطاع الإنتاج الزراعي ودور الدعم الحكومي في إحداث هذا النمو.

٣- تحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية المتواصلة Sustainable Development في قطاع الزراعة بالمملكة للمحافظة على الثروة والموارد الزراعية لجميع الأجيال في هذه الأرض الطيبة إن شاء الله.

أهمية الدراسة:

وحيث أن المملكة العربية السعودية جزء من الوطن العربي الذي تقع معظم أراضيه في نطاق المناطق الجافة وشبه الجافة والتي تشكل نسبة ٨٩% من مساحته الإجمالية البالغة ١٤,٣ مليون كيلومتر مربع[٢٢]، فمن الحكمة أن تكون التنمية الزراعية في المملكة محكومة بالموارد الطبيعية المتوفرة. وكنتيجة فلابد ان يستفاد من الموارد ضمن الحدود التي لا تؤثر على نفاذها، حيث تكون التنمية في إطارها الصحيح المتكامل.

إن توفير المعلومات الصادقة والموثقة عن مراحل وخصائص مسيرة التطور الزراعي سيعطي مؤشرات علمية ستحقق لراسمي السياسة الزراعية الرؤية المستقبلية الصحيحة لمسيرة التطور الزراعي في ظل تزايد أعداد السكان والطلب على الغذاء، ومحدودية الموارد المائية، خاصة وأن عدد سكان المملكة سيزيد بحلول عام ٢٠٢٥ عن ٤٠ مليون نسمة[٢].

النتائج والمناقشة:

بالنظر إلى سمات وخصائص الزراعة خلال المائة عام السابقة، فإنه يمكن تقسيم مراحل التطور التاريخي للزراعة بالمملكة الى ثلاثة مراحل هي:

- المرحلة الأولى: مرحلة الزراعة التقليدية، ١٣١٩-١٣٤٥ /١٩٠٢-١٩٢٨.
- المرحلة الثانية: مرحلة الزراعة الحديثة العادية، ١٣٥١-١٣٩٩ /١٩٣١-١٩٧٩.
- المرحلة الثالثة: مرحلة الزراعة الحديثة العشوائية والمتسارعة، ١٤٠٠/ ١٩٨٠ حتى الآن.

المرحلة الأولى: مرحلة الزراعة التقليدية.

وتعتبر هذه المرحلة استمرارا لما قبل بداية توحيد وتجميع الكيان. وقد تميزت بالاعتماد على الموارد الزراعية المتاحة طبيعيا في الواحات والمناطق الزراعية الممطرة، بفضل المهارات التقليدية المتوارثة التي مكنت الأجيال من ممارسة منهج زراعي محدد يضمن لهم الإنتاج بما يكفي الأسرة للعيش من اجل البقاء. وهي مرحلة معاناة كابدها سكان المملكة قبل إرساء دعائم التوحيد. وتميزت تلك المرحلة بتواجد السكان حول الواحات مثل واحة الاحساء في المنطقة الشرقية

والخرج في المنطقة الوسطى، أو في المناطق الجنوبية المطرة من المملكة. وهي امتداد لما قبل ١٣١٩/١٩٠٢ ولكنها انتهت مع نهاية توحيد المملكة عام ١٣٤٥/١٩٢٨.

ولهذه المرحلة الكثير من الخصائص التي يرى الباحث ان من أهمها:

- استمرار للزراعة التقليدية المتوارثة بين الأجيال.
- ثبات مساحات الحيازات الزراعية بشكلها التقليدي.
- اعتمادها على الجهد العضلي والمهارات البدائية.
- محدودية الإنتاج وغالبا ما يكون لاحتياجات الأسرة والرمق الأخير، زراعة للاكتفاء الذاتي اكثر منها زراعة تجارية تنتج للسوق.
- انتشار التجمعات الزراعية حول منابع المياه في ما يعرف بالواحات، او في المناطق المطرية.
- العزلة المكانية والزمانية وقلة الإمكانيات.
- محدودية المحاصيل الزراعية.

والزراعة كجزء من نشاط الوطن، لابد أن تتأثر بما يجري على ساحة الوطن من متغيرات، وكان عام ١٣١٩هـ انعطافا تاريخيا أعطى للبلاد بروز عصر جديد من التلاحم بين شعوبه وثرواته و موارده تأصلت عام ١٣٤٥، حيث انتهى عصر التمزق والتشرذم والخوف والتناحر، وبدأ عصر البناء والاستقرار والتطوير. إنها مرحلة انتهت بنهاية مرحلة توحيد البلاد والعباد.

المرحلة الثانية: مرحلة الزراعة الحديثة العادية.

رغم استمرار الزراعات التقليدية، إلا ان مرحلة الزراعة الحديثة العادية توطدت بإنشاء أول مديرية عامة للزراعة في المملكة عام ١٣٤٧ التي كانت تتويجا لجهود شخصية من الملك عبد العزيز الذي أولى الزراعة اهتماما خاصا في تلك المرحلة باعتبارها تشكل مهنة معظم السكان. وهي مرحلة بدأت بذور بروزها عام ١٣٤٥ /١٩٢٨ وانتهت بنهاية عام ١٣٩٩/١٩٧٩.

وحدد الباحث أهم خصائص هذه المرحلة فيما يلي:

- تأسيس أول مديرية للزراعة والتي أفضت إلى إنشاء وزارة للزراعة والمياه.
- نشر الطرق الحديثة في الزراعة والري.

- تبني المعدات والأجهزة والتقنيات الزراعية الحديثة.
- تغيير الأنماط التقليدية في الزراعة بإدخال محاصيل جديدة.
- تبني التنمية الزراعية الرأسية الأفقية.
- إنشاء الكليات والمعاهد ومراكز البحوث الزراعية.
- إعداد الكوادر البشرية المتخصصة.
- استثمار الموارد الزراعية المتاحة.
- جلب البعثات والخبرات الأجنبية للمشاركة في التحديث الزراعي.
- شق الطرق الزراعية.

بدايات التحديث:

بدأت دوافع الملك عبد العزيز بالاهتمام بالزراعة منذ وقت مبكر وقبل إنشاء المديرية. وكان أول البعثات الزراعية في المملكة، بطلب جلالة الملك عبد العزيز عام ١٣٥١-١٩٣١ دعوة مهندس مناجم أمريكي لمسح مصادر المياه في الحجاز، ثم طلب الملك عبد العزيز من الحكومة الأمريكية إرسال بعثة لدراسة شؤون البلاد مركزا على الزراعة وشؤون الري سنة١٣٦٠- ١٩٤٠، حيث تولت شركة كاليفورنيا عربيان ستاندرد آيل المهمة بوضع تقرير شامل خلال عامين. ثم جلبت بعثة عراقية عملت بمزارع الخرج لمدة سنتين. ثم جلبت بعثة مصرية زراعية عام ١٣٦٢-١٩٤٢ استمر عملها حوالي ٤ سنوات في مناطق الخرج والقطيف والأحساء[١٧].

وفي عام ١٣٤٧هـ توجت جهود الملك بتأسيس مديرية عامة للزراعة. وكان أول جهاز رسمي يتولى توظيف باكورة تلك الجهود المميزة إلى إصلاح الشؤون الزراعية وتحسين حالة الزراعة وتنمية الإنتاج. لقد تحقق الكثير من الإنجازات لهذه المديرية على مستوى المملكة رغم قلة الإمكانيات في حينه.

بين التقرير السنوي الأول لهذه المديرية [١٧] الكثير من الإنجازات كما ورد في تقريرها الأول التالي:

١- تحسين وسائل الري بجلب ٦٣٠ مضخة ماء وبيعها على المزارعين بالتقسيط على فترات طويلة، والتعاقد على توريد ٦٨٣ مضخة أخرى. وإقامة السدود، وإيجاد الحفارات الارتوازية، وبدأ استعمال القنوات الصناعية، وبداء العمل أيضا لصيانة العيون الدامرة. تم إنجاز دراسة مشروع سد عكرمة بوادي وج وانتهت حفريات الأساس.

٢- تحسين واستصلاح الأراضي الزراعية، حيث تم تأمين ٣ بلدوزر و٤ حراثات ليستخدمها المزارعين باجر رمزي، وضع برنامج لتوزيع الأراضي على المزارعين مقابل اخذ عشر نتاجها أجرا للأرض.

٣- تحسين الإنتاج الزراعي، بإدخال أصناف جديدة من الفاكة والخضار والحبوب. وقد استوردت هذه المديرية في سنتها الأولى ٦،٢٥٢ شجرة من مختلف الفواكه.

٤- إنشاء المزارع النموذجية، لتكون مدرسة علمية للمزارعين. حيث تم إنشاء أول مزرعة نموذجية عند الكيلو عشرة من جدة، ومزرعة أخرى في وادي فاطمة.

٥- محطات التجارب، حيث تضم كل مزرعة نموذجية محطة تجارب، لتعميم ما يثبت نجاحه على المزارعين.

٦- القروض للمزارعين، تبنت المديرية تقديم القروض للمزارعين وبلغ ما دفعته هذه المديرية خلال سنتها الأولى ١،١١٦،٠٠٠ ريالاً. وقد يكون هذا هو أول مبلغ يسجل على مستوى المملكة في برنامجها لدعم المزارعين بالقروض.

٧- ورش للتصليح، حيث لابد من مساعدة المزارعين على إصلاح مضخات المياه الجديدة.

٨- إنشاء قسم الأدوات الاحتياطية وقطع الغيار.

٩- الإرشاد من خلال الصحف المحلية وكانت جريدة البلاد قد خصصت ركنا للمزارع لنشر الأخبار والتعليمات الزراعية والمديرية.

١٠- الحجر الزراعي الجمركي، بهدف صيانة البلاد من تسرب أي آفة زراعية.

المتابعة الشخصية:

كان الملك عبد العزيز حريص على التطور الزراعي ويشدد على الاهتمام بهذا القطاع الحيوي حيث الزراعة تشكل أحد الدعامات الاقتصادية المهمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

وقد صدر أمره الكريم في ١٣٦٢/٨/٢٦ بعد اجتماعه بالبعثة الزراعية المصرية حيث زودهم بإرشاداته الغالية وآماله العظيمة في إقامة التجارب حتى تجني البلاد ثمرة ما ينجح منها[١٧] ص٩٩. يعطي ذلك الأمر السامي الكريم دلالة على اهتمام بتفاصيل دقيقة تدل على حزم وخبرة ومتابعة بالأعمال والشؤون الزراعية، هذا نصه:

"بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل إلى جناب المكرم وزير المالية سلمه الله.

السلام عليكم ورحمة الله. بما إننا لم نأمر بإحضار البعثة الزراعية إلا لتنظيم المزارع على الطريقة الفنية للوصول إلى إنتاج أحسن الأصناف الممكنة، ولأجل تسهيل مهمة البعثة المشار إليها والحصول على النتيجة التي جاءت البعثة من أجلها نأمر بما يأتي:

١- يقوم بالأعمال الزراعية في الخرج المهندسون الفنيون فيكون أحدهم للسيح وسميح والمحمدي، والآخر للخفس، والثالث لقسم البساتين والخضار والفواكه والأشجار.

٢- تعطى السلطة الكاملة للمهندسين المذكورين في المراقبة والإشراف على الأعمال الزراعية، وفي طلب فصل المزارعين الذين لا يقومون بواجباتهم ولا يمتثلون للتعليمات التي تعطى إليهم بدقة.

٣- يعاد النظر في توزيع المزارع على المزارعين بالنسبة لمساحات الأراضي التي يقومون بإدارتها.

٤- يقوم مهندس الري في تنظيم الري والصرف وكل ما يتعلق بمهمته حسب مستلزماته الفنية.

٥- يقوم بالإشراف على القسم الميكانيكي المهندس الفني بمعاونة المهندسين والعمال اللازمين له.

٦- يقوم مدير مصلحة الخرج بإنجاز اللوازم والطلبات من بذور وعمال و محروقات وغيرها في أوقاتها اللازمة بحيث لا يحدث من جرائها أدنى تعطيل.

٧- المسؤولية في أعمال الزراعة الفنية على المهندسين الزراعيين والمسؤولية في تأمين الطلبات على إدارة الخرج فان حصل قصور من أحد الجانبين يكون مسؤولا.

٨ -على رؤساء المزارع الامتثال لأوامر المهندسين الزراعيين وانفاذها بدون تردد ومن يخالف ذلك يكون عرضة للفصل والعقاب.

فينبغي إنفاذ هذا حرفيا.

تحرر بقصرنا بالخرج يوم الجمعة ٢٦ شعبان ١٣٦٢هـ."ص٩٩.

ثمار جهود التحديث:

هذه الجهود من الملك عبد العزيز جعلت أعمال هذه المديرية تتنامى وتتفرع إلى أن أصبحت وزارة في عام ١٣٧٣/١٩٥٤، تهتم في الدرجة الأولى بالزراعة، وقد تحددت المسؤوليات الإضافية الموكولة إلى الوزارة بالمرسوم رقم ١٩٥ الصادر في ٢٩ محرم ١٣٨٦/١٩٦٦. بذلك أصبحت وزارة الزراعة والمياه الجهة التي تنفذ برامج التنمية الزراعية والمائية وتقديم الخدمات وحماية المصادر الزراعية والمائية في البلاد،[١٨] .

في هذه المرحلة تم إنجاز الكثير من المشاريع الحكومية الزراعية الكبيرة وقد يكون من أهمها ما يلي:

١- تأسيس البنك الزراعي عام ١٣٨٣ /١٩٦٣. لتحقيق تنمية القطاع الزراعي وتطويره عن طريق تمويل المزارعين بالقروض الميسرة لتأمين احتياجاتهم من مستلزمات الإنتاج الزراعي.

٢- إنشاء مشروع الري والصرف بالاحساء، حيث تم افتتاحه عام١٣٩١/ ١٩٧١،[١٥] ، بهدف تقنين الري ومضاعفة المساحات المزروعة من ٨،٠٠٠ هكتار إلى ٢٠،٠٠٠ هكتار. بلغ طول قنواته ٣،٠٠٠ كم من قنوات الري والصرف، وشق ١،٦٠٠كم من الطرق الزراعية. صمم المشروع لتطوير وتحسين مقومات الإنتاج في منطقة الاحساء التي تعتبر من اقدم وأهم مراكز الإنتاج الزراعي والحيواني في المملكة.

٣- مشروع حجز الرمال بالاحساء، وذلك لوقف غزو الكثبان الرملية التي يتراوح علوها ما بين ٢-١٢ مترا وتتقدم نحو واحة الاحساء من الشمال بمقدار ٢,٥ متر سنويا. بدأ المشروع سنة ١٣٨٣/١٩٦٣ وقد تم زراعة اكثر من عشرة ملايين شجرة تغطي مساحة ٦٤٥ هكتار.

٤- مشروع تنمية وادي جيزان الذي تبلغ مساحته ٣٤،٠٠٠كم مربع لجعله منطقة نموذجية تجريبية لتنمية الزراعة المروية في جنوب تهامة. حيث تم إنشاء سد وادي جيزان وإنشاء محطة نموذجية للتجارب وقد أنجز المشروع عام ١٣٩٠ /١٩٧٠.

٥- مشروع حرض، الذي بدأ عام ١٣٩١/ ١٩٧١بهدف توطين البدو عن طريق تربية الأغنام وإنتاج الأعلاف لان البدو لا يميلون الى زراعة المحاصيل. هذا المشروع يخدم الأهداف

الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتوطين البدو. المشروع يوفر فرص العمل ويحقق المرافق الاجتماعية والاقتصادية كالتعليم والخدمات الصحية وغيرها لتحسين مستوى المعيشة.

٦- إنشاء المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق عام ١٣٩٦ /١٩٧٦. بهدف تكوين صناعة متكاملة لتخزين الغلال، وإنتاج أجود أنواع الدقيق، وتصنيع أعلاف الحيوان، وإيجاد مخزون احتياطي مناسب منها لمواجهة الظروف الطارئة، [١٦،١٢،١٨].

المرحلة الثالثة: مرحلة الزراعة الحديثة المتسارعة:

بدأت ملامح هذه المرحلة تظهر مع بداية الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٧٥، ولكنها أصبحت حقيقة مع بداية الخطة الخمسية الثالثة عام ١٩٨٠، وقد أحدثت هذه المرحلة طفرة في مستوى التوسع الزراعي والإنتاج ولازالت مستمرة إلا أنها أخذت خطا عشوائيا في التوسع رغم الكثير من الإنجازات التي تحققت. من أهم خصائص هذه المرحلة:

- تأسيس الشركات والمؤسسات الزراعية.
- دخول رجال الأعمال في مجال الاستثمار الزراعي.
- اصبح القطاع الزراعي أحد مجالات الاستثمار الناجحة في البلاد.
- الوصول الى نقطة الاكتفاء الذاتي في كثير من المحاصيل.
- بلوغ مرحلة التصدير الى الدول الخارجية.
- تميز هذه المرحلة بالتوسع في زراعة القمح.
- الدعم المعنوي والمالي السخي من الدولة للقطاع الزراعي.
- تبني احدث التقنيات الزراعية في العالم.
- استصلاح مناطق زراعية شاسعة في جميع المناطق وتوزيعها على المستثمرين.
- تحول المزارع التقليدية إلى مزارع ترفيهية ا وزحف التطور العمراني عليها.
- انحسار الزراعة في بعض المناطق التي كانت من أهم المناطق الزراعية التقليدية.

في هذه المرحلة شهدت المملكة العربية السعودية خلال عقد الثمانينيات تطورا لم يشهد له مثيل في التاريخ البشري المعاصر في مجال القطاع الزراعي الذي حقق توسعا فاق كل التوقعات،

وكان هذا التحول التاريخي بسبب ارتفاع إيرادات النفط ومشتقاته، وبدورها سعت الدولة الى توظيف هذه الإيرادات لتنمية البلاد.

تسارع ارتفاع معدلات النمو الزراعي:

بلغ الأنفاق الحكومي ذروته مع ارتفاع أسعار البترول، حيث بلغ ٣٢١,٩ بليون دولار خلال الخطة الخمسية الثالثة. وخلال الخطط الخمسية الأربع الأولى (١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥)، بلغ مجموع الأنفاق الحكومي على التنمية حوالي ٦٥٩ بليون دولار. يتضح من الجدول رقم (١) حجم المبالغ التي تم إنفاقها ثم تأثير أسعار البترول على الإنفاق بعد انخفاضها عام ١٩٨٢.

من الجدول يتضح أن مخصصات الإنفاق على الخطة الثانية تضاعفت اكثر من ثمان مرات عن الأولى بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك الحقبة. وقد بلغ معدل النمو في القطاع الزراعي خلال الخطة الثانية ٣,٦%. في الخطة الثالثة بلغ الإنفاق الحكومي ٣٢١,٩ بليون دولار بزيادة تصل ٥٤% على ما كان متوقع. وحققت الزراعة تقدما سريعا خلال هذه الفترة حيث بلغ معدل النمو ٩,٥% بزيادة عن ما كان متوقع في الخطة وهو معدل نمو ٥,٤. وبسبب انخفاض إيرادات النفط مع بداية ١٩٨٢، انخفض الإنفاق الحكومي في الخطة الرابعة الى ١٣٣,٣ بليون دولار، ولكن حقق القطاع الزراعي زخما في النمو بلغ ١٣,٨ % رغم انخفاض معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي إلى ٠,١% سنويا.

في تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩١[١٤]، بين أن التقدم في القطاع الزراعي في المملكة شهد واحدا من أهم الإنجازات الضاربة في العالم المعاصر، حيث وصل معدل النمو السنوي الزراعي في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ إلى ١٤,٥% مقابل معدل نمو بلغ ١,٣% لدول OECD الكمنولث، ومعدل نمو بلغ ٢,٩% لمجموعة بقية دول البنك الدولي، الأوروبية، والشرق أوسطية والشمال الأفريقي، وهو نموا كان يفوق بثلاث مرات (٤,١%) معدل النمو خلال ١٥ سنة السابقة.

جدول رقم (١) المبالغ التي تم صرفها على الخطط الخمسية من عام ١٩٧٠ الى ١٩٩٠

الخطة	مبالغ الصرف/بليون دولار	معدل النمو في القطاع الزراعي%
الأولى ١٩٧٠ -١٩٧٥	٢٠,٨	٣,٦
الثانية ١٩٧٥-١٩٨٠	١٨٢,٤	٦,٩
الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥	٣٢١,٩	٩,٥
الرابعة ١٩٨٥-١٩٩٠	١٣٣,٣	١٣,٨
المجموع	٦٥٨,٤	

برامج التسهيلات الحكومية:

لتحقيق هذا الإنجاز، قدمت الدولة الكثير من التسهيلات التي ساهمت او يعود لها الفضل في تحقيق الإنجازات الزراعية وبهذه السرعة كما يوضحها الجدول رقم (٢) [١٠] . لقد شملت الإعانات والقروض جميع أشكال المقومات الزراعية. خلال الخطة الخمسية الأولى والثانية والثالثة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٥، قدمت الدولة حوالي ٣٣,٢٥ بليون دولار أمريكي كدعم لتطوير القطاع الزراعي. [١٣]

بالإضافة إلى برنامج الإعانات، كان هناك برنامج القروض التي قدمتها الدولة بدون فوائد للمزارعين عن طريق البنك الزراعي الذي تأسس عام ١٩٦٣. وقد أتيح لكل مزارع الحصول على قرض يصل الى ٢٠ مليون ريالا حسب دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الذي يتقدم به المواطن، ويسدد هذا القرض على مدى ١٠ سنوات من بعد بداية إنتاج المشروع. ومع نهاية ١٩٩٦ بلغ عدد القروض التي قدمها البنك منذ تأسيسه ٣٦٨،٩١٢ قرضا بلغ قيمتها الإجمالية اكثر من ٢٨ مليار ريالا. [١٢]

الجدول رقم (٢) الإعانات التي قدمتها الدولة للمستثمرين في القطاع الزراعي

المادة المعانة	مقدار الإعانة	مصدر التمويل
فسائل النخيل	٥٠ ريال لكل فسيلة	وزارة الزراعة والمياه
المخصبات	٥٠% من سعر التكلفة	وزارة الزراعة والمياه
العلائق الحيوانية	٥٠% من سعر التكلفة	البنك الزراعي
بذور البطاطس	٥ طن مجانا، ثم ١٠٠٠ ريال/طن	وزارة الزراعة والمياه
معدات الدواجن	٣٠% من التكلفة	البنك الزراعي
معدات وأجهزة الحليب	٣٠% من التكلفة	البنك الزراعي
المضخات والمكائن	٥٠% من سعر التكلفة	البنك الزراعي
نقل الأبقار المستوردة من الخارج بواسطة الطائرات	١٠٠% كامل التكلفة	البنك الزراعي
إنتاج القمح	٣,٥ ريال/كيلو. ثم خفض إلى ٢ ريال من سنة ١٩٨٥	صوامع الطحين والغلا
إنتاج الأرز	٠,٣٠ ريال/كجم	وزارة الزراعة والمياه
إنتاج الذرة	٠,٢٥ ريال /كجم	وزارة الزراعة والمياه
إنتاج الشعير	٠,١٥ ريال/كجم	وزارة الزراعة والمياه
إنتاج التمور	٠.١٥ ريال/كجم	وزارة الزراعة والمياه
الأرض الزراعية	مجانا لكل المستثمرين	وزارة الزراعة والمياه

المصدر: (١٠, ص ١٨٢).

مكاسب الدعم الحكومي في زيادة الرقعة الزراعية:

قدمت الدولة للمستثمر السعودي الأرض الزراعية مجانا، وشجعت على قيام المؤسسات والشركات الزراعية بالإضافة الى تشجيع الأفراد على امتلاك الأراضي الزراعية كما يوضح الجدول رقم (٣). مع نهاية الخطة الخمسية الرابعة عام ١٩٩٠، وزعت الدولة اكثر من مليون

ونصف هكتار من الأراضي البور القابلة للزراعة مجانا على الأفراد والمشاريع والشركات الزراعية حيث بلغ عدد المستفيدين من الأفراد اكثر من ٦٧ ألف فرد، واكثر من ٧ آلاف مشروع زراعي و١٧ شركة [٣،٦] . ومع مواصلة سياسة التوزيع، تنامت الأعداد مع نهاية الخطة الخمسية الخامسة عام ١٩٩٥، حيث بلغ إجمالي مساحات الأراضي الموزعة بالمملكة بموجب نظام توزيع الأراضي البور اكثر من ٢,٥ مليون هكتار عام ١٩٩٥ مقابل ١٢٩،٢٤٣هكتار عام ١٩٨٠ بزيادة بلغت نسبتها ١٨٦٨%.

ويتضح من الجدول ان سياسة اندفاع توزيع الأراضي استمرت بعد نهاية الخطة الخمسية الرابعة عام ١٩٩٠، حيث بلغت ذروتها خلال الخطة الخمسية الخامسة بزيادة بلغت حوالي ٦٥% من مجموع ما تم توزيعه خلال الخطط الأربع الأولى. ويشكل إجمالي المساحات الموزعة (٢,٥مليون هكتار) نسبة تعادل كامل المساحة (١٠٠%) المزروعة في مصر هبة النيل لعام ١٩٨٤. [١]

جدول رقم ٣

التوزيع التراكمي لمساحات الأراضي الموزعة بالهكتار

بموجب نظام توزيع الأراضي البور وأعداد المستفيدين ١٩٨٠ - ١٩٩٥

السنة	الأفراد		المشاريع		الشركات		الإجمالي	
	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العد	المساحة	العدد	المساحة
١٩٨٠	١٩،٤١٢	١١٧،٩٠٢	٩٣	٦،٣٤١	١	٥،٠٠٠	١٩،٥٠٢	١٢٩،٢٤٣
١٩٨٥	٤٣،٨٦٥	٢٥٧،٢٣٠	٢،٣٥٤	٢٩٠،٢٩٦	١١	١٩٩،٩٣٤	٤٦،٢٣٠	٧٤٧،٤٦٠
١٩٩٠	٦٧،٦٨٦	٤١٨،٧٣٩	٧،٢٧٣	٨٥٩،٣٠٦	١٧	٢٦١،٣٧٨	٧٤،٩٧٦	١،٥٣٩،٤٢٣
١٩٩٥	٨٤،٨٠٢	٥٥٨،٣٧٨	١٥،٠١٩	١،٧٢٤،٢٥٨	١٨	٢٦١،٤٤١	٩٩،٨٣٩	٢،٥٤٤،٠٦٧

ويلاحظ من الجدول انه في عام ١٩٩٥، حازت المشاريع والشركات الزراعية على النصيب الأكبر من الأراضي الزراعية حيث حصلت على ٢ مليون هكتار تقريبا وهي نسبة تعادل ٧٨%، بينما لم يتجاوز نصيب الأفراد ٢٢% من الأراضي الموزعة.

مكاسب الدعم الحكومي في زيادة عدد المشاريع الزراعية:

كنتيجة لهذا الدعم السخي والتشجيع، وبنهاية عام ١٩٩٥ وصل عدد المشاريع الزراعية في المملكة إلى اكثر من ١٥،٠٠٠ مشروعا في جميع الأنشطة الزراعية وعلى رأسها مشاريع إنتاج القمح والأعلاف وإنتاج البيض واللحوم والحليب والعجول والفواكه والخضار. وهي تشكل زيادة بلغت نسبتها اكثر من ١٦٠٠٠% مقارنة بعام ١٩٨٠ حيث كانت ٩٣ مشروعا فقط. ويلاحظ، خلال العشر السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٩٠ بلغ عدد المشاريع اكثر من ٧ ألف مشروع ولكن تضاعف عدد المشاريع خلال الخمس السنوات التالية كما ورد في الجدول السابق رقم (٣).

مكاسب الدعم الحكومي في إنشاء الشركات الزراعية:

تميزت هذه المرحلة بتأسيس الشركات الزراعية في مختلف مناطق المملكة، ومنحت الدولة الأراضي الزراعية مجانا لهذه الشركات، بالإضافة الى استفادتها من برامج القروض والإعانات والتسهيلات الأخرى. وقامت الدولة بشراء جميع منتجاتها من القمح، ومنحتها التصاريح اللازمة لحفر الآبار الارتوازية. ومع نهاية ١٩٩٥ بلغ عدد الشركات ١٨ شركة حصلت على اكثر من ٢٦١ ألف هكتار من الأراضي لاستثمارها(جدول ٣) [٣] . الجدول رقم (٤) يوضح أسماء اكبر الشركات ومواقعها وعدد الآبار .

جدول رقم (٤)

أسماء اكبر الشركات الزراعية، والموقع والمساحة وعدد الآبار

اسم الشركة	المساحة/هكتار	الموقع	عدد الآبار
نادك:	٤،٦٦٠	حرض	٥٠
	١٠،٠٤٢	حائل	١٠٥
	١٧،٠٦١	وادي الدواسر	١٧٥
هادكو	١٥،٠٠٠	حائل	١٦٠
تادكو	١٠،٣٧٥	تبوك	١٢٠
الشرقية	٦٠٠	الفاضلية	٦٧
إنما	٨،٠٠٠	وادي الدواسر	١٠٠

مكاسب الدعم الحكومي في زيادة الإنتاج:

في خضم هذا التشجيع والاندفاع في التوسع الأفقي في التنمية الزراعية، حقق القطاع الزراعي إنتاجا كبيرا فاق احتياجات الاستهلاك المحلي في كثير من المحاصيل وخاصة القمح، حيث بلغ إنتاج القمح في عام ١٩٩٢ حوالي ٤,٢٥ مليون طن بينما بلغ الطلب المحلي عليه ١,٢٢ مليون طن. هذه الكمية من الإنتاج تشكل زيادة بلغت ١٠٢٦٥,٩% مقارنة بإنتاج عام ١٩٧١. حيث لم يزد الإنتاج عن ٤١٠٠٠ طن.[١٩، ٣٠]

ولكن بعد رفع المعونة الحكومية وتقنين شراءه من المنتجين الكبار، انخفضت المساحة المزروعة بنسبة ١٨,٥% وبالتالي انخفض الإنتاج بنسبة ٢١% مقارنة بإنتاج عام ١٩٩٠ كما يوضح الجدول رقم ٥.

الجدول رقم (٥)

يوضح تطور مساحة مزارع القمح وإنتاجها للسنوات: ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٤

السنة	المساحة/هكتار	الإنتاج/طن
١٩٨٠	٦٧،٠٠٠	١٤٢،٠٠٠
١٩٨٥	٥٨٧،٠٠٠	٢،١٣٥،٠٠٠
١٩٩٠	٧٧٠،٦١٦	٣،٥٨٠،٢٤٤
١٩٩٤	٦٢٧،٨٦٥	٢،٨١٧،٧٢٧

ولكن مقابل ذلك الانخفاض، قفزت مساحة الشعير المزروعة من ٥٥،٧٧١ هكتار عام ١٩٩٠ إلى ٣١٧،٠٤٠ هكتار عام ١٩٩٤، بزيادة بلغت ٤٦٨% [٥،٣]. ويلاحظ أن مساحة زراعة الشعير زادت بشكل ملحوظ بعد انخفاض زراعة القمح نتيجة لتشجيع الدولة زراعة الشعير بدلا من القمح وذلك بشرائه بسعر افضل من القمح. الجدول رقم ٦ يوضح ان إجمالي إنتاج جميع أنواع الحبوب والأعلاف ينمو سنة بعد أخرى حيث وصل إلى أكثر من ٥ مليون طن عام ١٩٩٤، أي بزيادة بلغت نسبتها حوالي ٤٠% عن إنتاج عام ١٩٨٨، يمثل الشعير

والقمح نسبة ٩٦% (٤،٨٤٣،٢٢٧) من إجمالي الإنتاج. وفي مجال الأعلاف بلغ الإنتاج حوالي ٣ مليون طن عام ١٩٩٤ بزيادة بلغت نسبتها اكثر من ٣٢% مقارنة بإنتاج عام ١٩٩٠.

جدول رقم (٦)

تنامي إنتاج الحبوب والأعلاف

السنة	الحبوب/طن	الأعلاف/طن
١٩٨٨	٣،٦١٢،٠٠٠	-
١٩٩٠	٤،١٣٨،٤٦٦	٢،١٠٥،٧٨٩
١٩٩٤	٥،٠٤٨،٠١٥	٢،٧٨٤،٠٩٠

في المجالات الأخرى من الإنتاج النباتي، حقق إجمالي الإنتاج في المملكة عام ١٩٩٤ اكثر من ٢,٣ مليون طن من الخضار، و اكثر من ٢٣٨ ألف طن من البطاطس، وحوالي مليون طن من الفواكه. وتحقق الاكتفاء الذاتي من البيض ويصدر الفائض الى الخارج، وكذلك إنتاج الدجاج اللاحم والحليب. وارتفعت أعداد الأبقار الى اكثر ٨٦ ألف راس بزيادة بلغت نسبتها ١١٥٩% مقارنة بسنة ١٩٨٠، كما يبين الجدول رقم ٧، [٦،٣]

جدول رقم (٧)

تطور الإنتاج الزراعي في بعض المحاصيل الزراعية المتخصصة

١٩٨٠، ١٩٩٠، ١٩٩٤

المحصول	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤
الخضار/طن	٧٥٦،٠٠٠	١،٩٠٠،٧٢٣	٢،٢٧٨،٠١٥
البطاطس/ طن	٤١،٠٠٠	٦٣،٦٣٨	٢٣٨،٠٦٧
الفواكه/طن	٤٧٠،٠٠٠	٨٠٣،٨٩٠	٩٨٧،٩٤١
بيض المائدة/طن	٤١،٠٠٠	١١٢،٧٨٢	١٢٦،٤٩٢
الدجاج اللاحم/طن	٤٠،٠٠٠	٢٧٠،٤٣٥	٣٣٢،٥٢٩
الحليب/طن	٢٦,٠٠٠	٢٨٤،٠٠٠	٣٦٦،٠٠٠
الأبقار/رأس	٦،٨٧١	٤٨،٥٥١	٨٦،٥٢٩

آفاق التطور المستقبلي للزراعة السعودية:

سبقت الإشارة إلى أن التوصيف الدقيق لمراحل التطور الزراعي بالمملكة والسمات المميزة لكل مرحلة هو الأساس العلمي لاستشراق آفاق المستقبل ولوضع الخطط والبرامج والسياسات الزراعية على أسس علمية سليمة بما يحقق التنمية الزراعية المتواصلة لمملكتنا الحبيبة استكمالا لمسيرة المغفور له إنشاء الله الملك عبد العزيز آل سعود.

فالأسلوب العلمي السليم يبدأ بالمعطيات والفروض ثم استنباط واستخلاص النتائج ثم محاولة الاستفادة من تلك النتائج في النواحي التطبيقية. وفي ضوء ما تقدم من استعراض للمراحل التاريخية لتطور الزراعة بالمملكة، يبين لنا الجهد المخلص من قادة هذا البلد الكريم الذي كانت محصلته في قطاع الزراعة تلك الإنجازات الضخمة التي لا ينكرها إلا جاحد أو حسود.

وانطلاقا من المبدأ الاقتصادي للتنمية المتواصلة والتي تعني الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد المتاحة بما يحقق أقصى عائد ممكن من تلك الموارد بأقل قدر من التكاليف او الخسائر وبما يضمن عدم إهدار تلك الموارد وضمان استمرارها والمحافظة عليها للأجيال القادمة فإن هناك بعض الظواهر التي بدأت تضفي ظلالها على المسيرة المباركة لقطاع الزراعة وهي:

- انخفاض مناسيب المياه الجوفية.
- جفاف جميع العيون الفوارة في المملكة.
- تنامي القلق على مستقبل الأمن المائي والزراعي.
- تخفيض معونة القمح، وكنتيجة لذلك, التراجع عن زراعته.
- تزايد مساحات زراعة الشعير والأعلاف.
- انتشار ظاهرة المزارع المهملة.
- الأنفاق الحكومي المرتفع على شراء الحبوب.
- تنامي التحذيرات من الجامعات والعلماء في المملكة من خطورة التوسع الزراعي وتأثيره على مستقبل المياه الجوفية وعلى مستقبل الأجيال القادمة من الناحيتين المائية والزراعية.

رغم ظهور تلك المؤشرات، استمرت سياسة الاندفاع العشوائي في ظل عدم وجود خطط تحدد القوانين والأنظمة والضوابط والمعايير التي تلزم الجميع باتباعها وتضفي صفة

الشرعية والقانونية في التنفيذ. مرحلة ضبط وتوجيه وترشيد مسيرة تنمية الموارد الزراعية انعطاف سيحافظ على تقنين الموارد الزراعية لضمان استمرارها للوفاء باحتياجات الأعداد المتزايدة من السكان خلال المراحل القادمة.

ويرى الباحث، ان سياسة التوسع في زراعة الحبوب والأعلاف في المملكة كانت اقل الاجتهادات توفيقا، لان عواقبها ستؤثر على مسيرة التنمية الزراعية مستقبلا. لقد استحوذ القمح على اكثر من ١١ بليون متر مكعب عام ١٩٨٧، من المياه الجوفية، بينما بقية المحاصيل الأخرى استحوذت على ٤ بليون متر مكعب لنفس السنة. وهذا يوضح عمق مشكلة الاستنزاف الذي يهدد الأمن المائي ويؤثر على مستقبل مسيرة التنمية الزراعية بالجفاف والعطش فإذا عرفنا أن المياه الجوفية المخزونة في المستودعات المائية غير المتجددة تقدرها وزارة الزراعة والمياه بحوالي ٢٥٨ بليون متر مكعب، وتقدرها وزارة التخطيط بحوالي ٣٣٨ بليون متر مكعب.[٩]

التوصيات:

في ضوء ما تقدم فان الباحث يوصي بالآتي:

- إعادة النظر في سياسة التوسع الزراعي الأفقي.
- تقييم التوسع الزراعي في جميع مناطق المستودعات المائية غير المتجددة.
- إيقاف أو إلغاء بعض المعونات عن بعض المحاصيل وخاصة الحبوب.
- إعادة تقييم زراعة القمح والشعير وتقنين زراعة الأعلاف بما يخدم الاحتياجات المحلية.
- دعوة وزارة الزراعة والمياه إلى إمكانية النظر في تفعيل وتحديث أجهزتها الإدارية.
- إعادة رسم سياسات الشركات الزراعية بما يتمشى ومرحلة الترشيد.
- التركيز على الزراعة كمهنة، لضمان استمرارها كنشاط حرفي ومهاري.
- تشجيع البحث العلمي والتركيز على استنباط أصناف قليلة الاستهلاك للمياه مقاومة لظروف الجفاف.
- تشجيع إجراء البحوث لاستنباط الأصناف عالية الإنتاج الملائمة لظروف المملكة(التوسع الرأسي).

- أهمية وجود خطة زراعية مدروسة للمشروعات التي يمكن التوسع فيها والمشروعات التي يجب تقليصها بناءا على موارد المياه ونوعية التربة في كل منطقة تكون ملزمة للمستثمرين.
- أهمية المحافظة على الزراعة كمهنة، حيث البقاء للمزارعين القائمين على الإنتاج الزراعي الذين يمتهنون الزراعة للعيش من وراءها ويرتبط مستقبلهم بتطوره ونموه، ويرى الباحث ان يكون برنامج توزيع الأراضي البور في هذا الاتجاه، لضمان التقليل من خطورة انسحاب رجال الأعمال والتجار من الاستثمار في المجال الزراعي في حال عدم تحقيقهم أرباح من جراء توقف التسهيلات الحكومية.

المراجع

1- Beaumont, P. Blake, G. H. and Wagstaff, J. M. (1988). The Middle East: A Geographical Study. David Fulton Publishers, London.

2- Engelman, R. and LeRoy, P.(1993). Sustaining Water: Population and the Future of Renewable Water Supplies. Population Action International, Washington, DC.

3-MAW. (1996). Agriculture Statistical Year Book. Ministry of Agriculture and Water (MAW). Department of Economic Studies and Statistics: Vol. 9.

5- MAW. (1988). Agriculture Statistical Year Book. Ministry of Agriculture and Water (MAW). Department of Economic Studies and Statistics: Vol. 6.

6- MAW. (1989). Agriculture sector development. Ministry of Agriculture and Water (MAW). Department of Economic Studies and Statistics: Vol. 4.

7- MP (1970). First Development Plan, 1970-1975. Ministry of Planning (MP), Riyadh.

8- MP (1975). Second Development Plan, 1975-1980. Ministry of Planning (MP), Riyadh.

9- MP (1980). Third Development Plan, 1980-1985. Ministry of Planning (MP), Riyadh.

10- MP (1985). Fourth Development Plan, 1985-1990. Ministry of Planning (MP), Riyadh.

11- MP (1990). Fifth Development Plan, 1990-1995. Ministry of Planning (MP), Riyadh.

12- SAAB (1995). Saudi Agricultural Bank. Thirtysecond Annual Report, Riyadh.

13 -Tuncalp, S. and Yavas, U. (1983). Agricultural develompent in Saudi Arabia. Third World Planning Review: 5:4, 333-347.

14- World Bank, (1991). World Development Report 1991: The Challenge of Development. Published for the World Bank, Oxford University Press, New York.

١٥- إبراهيم, س.م. (١٩٧٣). تاريخ المملكة العربية السعودية. مكتبة الرياض الحديثة.

١٦- أبو زناده، ع. (١٣٩٥). التقرير السنوي. المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، الرياض.

١٧- بدوي، ح. م. (١٩٥٠). كتاب الزراعة الحديثة بالمملكة العربية السعودية: أبحاث زراعية في المحاصيل والبساتين والنخيل و الخضروات و اصلاح الأراضى وتربية الحيوانات والطيور على ضوء العلوم الحديثة ونتائج تجارب البعثة الزراعية المصرية بالخرج والاحساء والقطيف. مطبعة مصر .

١٨- الخطيب، ع. (١٩٧٤). سبع سنابل خضر: التنمية المائية والزراعية. وزارة الزراعة والمياه, الرياض.

١٩- زهران، ز. ع. (١٩٩٧). الثروة المائية. الاقتصادية: ٢٩٦. مجلة الاقتصادية، الدمام، صفحة ٢٨-٣٧.

٢٠- الزهراني، م.م.ح. (١٩٨٨). بلاد زهران. الرئاسة العامة للشباب. الرياض.

٢١- سعيد، أ. (--). تاريخ الدولة السعودية. دارة الملك عبد العزيز. الرياض.

٢٢- الشخاترة,م. (١٩٨٦). التصحر في الوطن العربي مفهومه وماضيه أسبابه ونتائجه واهم الأسس والسبل لمعالجته. الزراعة والمياه بالمناطق الجافة في الوطن العربي: ٤.ص ٤-٢٧. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة. دمشق.

٢٣- شاكر، م.(١٩٨٦). شبه جزيرة العرب: الحجاز. المكتب الإسلامى. بيروت.

٢٤- العريفي، ف.ع.(١٩٨٨). حائل. الرئاسة العامة لرعاية الشباب. الرياض.

٢٥- الغامدي، م. ح. (١٩٩٤). الماء يبحث عن إداره : ٨٨ بليون ريال لمياه القمح. اليمامة: ١٢٨٨. مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض. صفحة ١٦-١٧.

٢٦- ـــــــ (١٩٩٣). هذه بلادنا. وزارة الإعلام، الرياض.

Century of the Kingdom's Life and the Prospects of Future Development

Mohammed H. Alghamdi
Department of Agricultural Economic and Extension
K. F. U.

The study aims first, to describe the stages through which Saudi agriculture progressed in the first century of the Kingdom's life; secondly, to show the extent of the development in the agricultural production sector, and thirdly, to know the role of the Government support in effecting such development in the realms of production and horizontal expansion and the effect of that on the future of agriculture. The research indicates three stage of agricultural development: the stage of traditional agriculture, the stage of normal modern agriculture, and the stage of rapid random modern agriculture. The characterizing feature of each stage have been defined together with the concern of King Abdulaziz with modern agriculture which culminated in his establishing the first General Directorate of Agriculture in 1347 H. Then the research deals with the possibilities of future agricultural development in Saudi Arabia and the emergence of some phenomena indicated by the research which have started to bear on the progress of the agricultural sector. The research has put forward recommendations that demand the control and guidance of agricultural development through the efficient use of available resources and ground water in particular to ensure continuity and avoidance of wastage, and to preserve agricultural resources for future generations under the leadership of the Saudi Government whose efforts are genuinely devoted.